

Distr.: General
13 November 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثانية والخمسون

١١-٢١ شباط/فبراير ٢٠١٤

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة
الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين: الموضوع
ذو الأولوية: التشجيع على تمكين الأفراد في سياق
القضاء على الفقر والإدماج الاجتماعي وتحقيق العمالة
الكاملة وتوفير فرص العمل اللائق للجميع

بيان مقدّم من جمعية سانت فنسنت دي بول لبنات الحبة ومؤسسة الإرساليات
الساليزية، وهما منظماتان غير حكوميتين لهما مركز استشاري لدى المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

041213 041213 13-56346 (A)



البيان

إذا كنا نريد تعزيز تمكين الناس لكي يتخلصوا من الفقر المدقع ويصبحوا أفراداً أكثر قدرة على الإسهام بشكل عام في مجتمعاتهم وفي القوى العاملة فيها، فعلى أن نعالج النظم والعيادات والآليات الهيكلية التي تعوق تقدم الشعوب. وكما أوضح الاقتصادي البارز في مجال التنمية، إستر دافلو، يتعين علينا أن نعالج البعد الإيديولوجي والجهل والجمود، وهي عوامل تعوق نجاح المبادرات التي تهدف إلى تمكين الفئات المهمشة والمستبعدة. ويجب التغلب على هذه القوى بالاستعانة بالخبراء ومقدمي المعونة وواضعي السياسات ومن لديهم القدرة اللازمة.

وتشير نتائج الدراسات الاستقصائية التي قمنا نحن ومنظمات غير حكومية أخرى معتمدة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإجرائها مع من يعيشون في حالة فقر إلى أن أكثر المبادرات نجاحاً في القضاء على الفقر وتحقيق الاندماج الاجتماعي في مجتمع محلي تنطوي على الخصائص التالية: الإنصات؛ وتشجيع المشاركين ودعمهم؛ وبناء الثقة والاحترام؛ والالتزام بالموضوعية؛ وتقديم التعليم والتدريب للموظفين والمسؤولين الحكوميين من أجل تحقيق هذه الخصائص. وعندما تبين لجميع الجهات المعنية أنها تشارك على قدم المساواة في دعم الصالح العام وحلّ المشكلات المشتركة أمكن تحقيق تقدم في تحسين حياة الجميع.

واستناداً إلى خبرتنا المستمدة من العمل مع من يعيشون في فقر من أفراد ومجتمعات محلية، تبين لنا أن تشجيع المشاركة من جانب جميع الأعضاء في صنع القرار، وإتاحة فرص للتعليم، سواء أكان تعليمياً رسمياً أو تعليمياً غير رسمي، وتقديم الخدمات المشمولة في برامج الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية وإتاحة الحصول عليها بسهولة، هي عناصر أساسية في عملية تمكين الناس. وقد تبين لنا في واقع الأمر أنه عندما قدمنا المساعدة لإيجاد بيئة تمكينية تشدّد على ثقافة تقوم على شمول الجميع والترحاب، حدث تحول سواء على مستوى الأفراد أو المجتمعات المحلية.

المشاركة

المشاركة قوة. و”الافتقار إلى القوة سمة عامة وأساسية من سمات الفقر. فالفقر ليس مجرد افتقار للدخل، بل إنه يندرج في حلقة مفرغة من العجز والوصم والتمييز والاستبعاد والحرمان المادي، وهي جميعها سمات يعزّز بعضها بعضاً (انظر A/HRC/23/36، الفقرة ١٢)“.

وفي كثير من الأحيان، يكون توزيع السلطة على العديد من الجماعات مرتبطاً بعدم المساواة، وهو ما يُعزى بصفة خاصة إلى التحيز الجنساني والموارد الاقتصادية. والمجتمع المشترك يستند إلى الاحترام المتبادل والكرامة الإنسانية بحيث يكون كل عضو فيه مسؤولاً ويقدم إسهاماً يحتاجه الجميع. والمجتمع الذي يبني على علاقات تقوم على أساس الكرامة الإنسانية والاحترام المتبادل ومستمدة من مبادئ حقوق الإنسان والمساواة يسعى إلى إزالة جميع العقبات الاقتصادية والقانونية والثقافية والسياسية والمادية التي تحول دون استفادة الجماعات المهتمّة من الخدمات والبرامج. وهذا يساهم في توزيع السلطة بمزيد من المساواة بين جميع أعضاء المجتمع.

والمشاركة على نحو كامل في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياة الفرد تبدأ بتوافر خيارات مرتبطة ببيئة تمكّن هذا الفرد من الاختيار. ويصبح الأفراد عناصر فعّالة لتحقيق رفاه الإنسان عندما تكون رؤيتهم موضع تقدير وتتطور قدراتهم وتتوافر لديهم الإرادة لتحقيق تطلعاتهم.

التعليم

تبيّن أن التعليم، الرسمي وغير الرسمي، يؤدي إلى تمكين الناس و يتيح لهم الفرصة لتطوير مهاراتهم واستكشاف طرائق جديدة لمعالجة المشكلات. ورفع مستوى التدريب والتعليم المتاحين لأفراد المجتمع والاستفادة من قدراتهم من شأنهما أن يؤديا إلى تعزيز المجتمعات وتحسين أماكن العمل.

وبالحصول على التعليم، يصبح في مقدور الناس بلوغ مستويات مُرضية من القدرات الشخصية والمهنية. وبالنسبة للنساء، أسهم ارتفاع مستويات التعليم في تحسين الصحة والتغذية، وهو ما أدى بدوره إلى خفض معدلات وفيات الأطفال والوفيات النفاسية. وكما زادت أعداد الفتيات والنساء اللواتي تحصلن على مستويات أعلى من التعليم، زادت أيضاً الفوائد التي تتناقلها الأجيال. وبينت البحوث أن مقابل كل سنة إضافية من التعليم الرسمي تُتمها الأم، يظل أبنائها في المدرسة لفترة إضافية تتراوح بين ثلث السنة ونصف السنة.

وإضافة إلى هذا، يبدأ الفرد، كلما زاد مستوى التعليم الذي يحصل عليه، في إدراك العلاقة الموجودة بين الافتقار إلى التعليم والفقر. وللمساعدة في تمكين المزيد من الناس من التخلص من براثن الفقر، يجب أن تلي المجتمعات الاحتياجات التعليمية الخاصة للفئات الضعيفة، وبخاصة الفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة ومن يعيشون أصلاً في فقر.

وهناك حاجة إلى إتاحة فرص تعليمية متخصصة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة أو الذين يمارسون مهناً متخصصة. ونحن نؤيد بقوة زيادة نقل التكنولوجيا ورفع مستوى تبادل المعلومات وبناء القدرات في مجال استخدام، وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وتدريب المعلمين له أهمية أساسية لكفالة جودة التعليم. والمعلمون الذين يراعون الاعتبارات الثقافية ويستخدمون معارف وموارد المتعلمين ويحترمونها، يُسهمون في هئية بيئة تمكينية تؤدي إلى توسيع الآفاق المستقبلية المتاحة لطلابهم.

الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية

أشارت المقررة الخاصة المعنية بالفقر المدقع وحقوق الإنسان، ماغداлина سيولفيدا، إلى أنه "وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان، يقع على عاتق الحكومات واجب العمل فوراً على توفير المستويات الأساسية الدنيا من الحقوق المتعلقة بالغذاء والصحة والسكن والتعليم والضمان الاجتماعي. وتمتع جميع الأفراد بهذه الحقوق لا يكون مشروطاً بأداء أعمال معينة أو استيفاء مقتضيات محددة" (انظر Magdalena Sepúlveda and Carly Nyst, *The Human Rights Approach to Social Protection* (Finland, Ministry of Foreign Affairs, 2012), p. 49). أما مفهوم "المستحقون من الفقراء"، فإنه يحرم جماعات كاملة من الناس من كرامتهم وحقوقهم الأصلية.

وبرامج الحماية الاجتماعية تتناول الكثير من أكثر أبعاد الفقر والحرمان تعقيداً وترسّخاً، ومن بينها العمل الكريم والتعليم والرعاية الصحية والأمن الغذائي وتأمين الدخل. وهي بذلك تشكل أداة قوية للتغلب على الفقر وعدم المساواة ولها أثر مباشر في القضاء على التمييز والاستبعاد الاجتماعي. وإضافة إلى هذا، فإن إنتاجية القوة العاملة تزيد بسبب الحرص على صحة العاملين وعلى ما لديهم من آمال.

وخلصت منظمة العمل الدولية إلى أن "توسيع نطاق الحماية الاجتماعية استثمار مفيد للجميع ليس فقط في الأجل القصير، لما له من آثار كوسيلة لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، بل أيضاً في الأجل الطويل لما له من آثار على التنمية البشرية والإنتاجية" (انظر www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_166292/lang-en/index.htm). ونحن نؤيد التوصية رقم ٢٠٢ التي أصدرتها منظمة العمل الدولية بشأن الحدود الوطنية الدنيا للحماية الاجتماعية.

وقد تبين أن توفير الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية يحسّن التماسك الاجتماعي؛ ويساعد في القضاء على الفقر؛ ويسهّل مشاركة الناس في الحوار الاجتماعي والحياة

الاجتماعية؛ ويسهم في تنمية رأس المال البشري؛ ويحفز المزيد من الأنشطة الإنتاجية. وتعمل برامج الحد الأدنى من الحماية الوطنية أيضاً كقوة تثبيت في أوقات الأزمات، إذ أنها تزيد من القدرة على مواجهة الصدمات الاقتصادية وتسهم في تعجيل العودة إلى مسارات للتنمية أكثر شمولية واستدامة (انظر *Social Protection Floor for a Fair and Inclusive Globalization* ((Geneva, International Labour Office, 2011)).

التوصيات

نوصي الحكومات بتنفيذ الإجراءات التالية باعتبارها وسائل عملية لتمكين الناس:

- (أ) العمل على تعزيز الصالح العام من خلال آليات تتيح مشاركة جميع مواطنيها على المستويين المحلي والوطني في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لمجتمعهم؛
- (ب) الالتزام بتنفيذ برنامج عمل يتم وضعه بمشاركة الفئات التي تعيش في حالة فقر أو التي جرى تهميشها اقتصادياً، بحيث يحدّد السياسات والبرامج وتخصيص الموارد التي تمكن الناس؛
- (ج) تشجيع التمكين القانوني لجميع الناس، وبخاصة من يعيشون في حالة فقر مدقع، وذلك بضمان وصولهم إلى العدالة وتمتعهم بحقوق الملكية وأوجه الحماية المتعلقة بالعمل. والمشاركة تتطلب تسجيل المواليد وإصدار وثائق إثبات الهوية؛
- (د) وضع سياسات في مجال العمل تعطي أولوية لتوفير فرص العمل الكريم والأجر الملائم؛
- (هـ) توفير التعليم الرسمي وغير الرسمي للجميع على مدى العمر. بما يمكن الناس من أن يصبحوا عوامل تغيير في مجتمعاتهم مع تمكينهم من ممارسة حقوقهم. وإضافة إلى ذلك، ضمان حق الاختيار للمواطنين وتحكمهم في القرارات التي تؤثر على حقوقهم ورفاههم؛
- (و) إزالة جميع العقبات التي تعترض تعليم البنات، بما يشمل الرسوم المدرسية والمواقف والمناهج الدراسية التمييزية، وضمان سلامة البنات عند توجههن إلى المدرسة وعودتهن منها وداخل قاعات الدرس؛
- (ز) إصلاح نُظم التعليم على جميع المستويات ووضع مناهج دراسية وهياكل أساسية ونظم تعليمية تستند إلى الحقوق وتراعي الاعتبارات الجنسانية بهدف تحقيق المساواة بين جميع الطلاب والنهوض بحقوقهم في الحصول على تعليم جيد على جميع المستويات؛

(ح) وضع سياسات عامة تركّز على استخدام وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويجب العمل على تعزيز البنية الأساسية للتكنولوجيا وإتاحة استخدامها العام للجميع، وذلك كوسيلة عملية لتمكين المجتمعات؛

(ط) العمل على زيادة الموارد المبتكرة لتمويل التنمية من خلال خفض الإنفاق العسكري وإعادة توجيه الأموال لاستحداث برامج الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية. وفرض ضريبة على المعاملات المالية مع تخصيص العائد تحديداً للتنمية من شأنه أن يوفر للبلدان النامية مصدر دخل مستقر وخاضع للمساءلة في الأجل الطويل.